

عبدالهادي عياد *

هل يرث المتدينون الأرض من خلال الديموغرافيا؟

الكتاب : *Shall the Religious Inherit the Earth?: Demography and Politics in the Twenty-First Century*

الكاتب : إريك كوفمان

مكان النشر : لندن، بريطانيا

الناشر : Profile Books

تاريخ النشر : ٢٠١٠

عدد الصفحات: ٣٢٠

صدر كتاب إريك كوفمان (E. Kaufman)  (هل يرث المتدينون العالم؟: الديموغرافيا في القرن الواحد والعشرين في عام ٢٠١٠، أي في وقت شهدت فيه لندن- التي تخضع لتحولات القطاع المصرفي، وهي في الوقت نفسه مسقط رأس الكاتب- تداعيات الأزمة المالية العالمية. وسبق لهذه المدينة أن شهدت أيضًا تفجيرات في السابع من تموز/يوليو ٢٠٠٥، وهي حوادث يذكرها الكاتب مرارًا كدليل على نمو التدين الأصولي؛ إذ وقعت في مدينة مصنفة عالميًّا منذ مدة طويلة، ويقطنها سكان يتبعون إلى جميع الديانات. ويستعير كوفمان تعبير «الأصولية» ليصف فئة معينة من المسيحية الإنجيلية (أو البروتستانت) في الولايات المتحدة، ومن ثم

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.



يطبقه على مروحة كبيرة من الديانات العالمية. وتناول المراجعة التالية بصورة خاصة، فهم كوفمان للأصولية الإسلامية المتشرة في مجتمعات المسلمين المهاجرين، ومجتمعات المسلمين في الدول العربية.

صحيح أن الكتاب ليس موجهاً إلى الباحثين المتخصصين بعلم السكان، إلا أنه يزخر بالبيانات الصحيحة والسليمة والموثوقة والمعتمدة أكاديمياً. ويدرك كوفمان مجموعة كبيرة من الباحثين الموقين في هذه المجالات، مثل خوزيه كازانوفا (J. Casanova)، أحد أهم علماء اجتماع الدين، إضافة إلى تناوله شخصيات تركت بصماتها في مجالات العلوم والتاريخ والحضارة العربية، مثل المفكر البريطاني جون غراري (J. Gray)، والباحث

والحياة العامة، وهو تابع لمركز بيو للأبحاث (Pew Research Center) أن نحو ٢٠ في المئة من الأميركيين الراشدين لا يتسبون إلى أي كنيسة.^(١) إلا أن حتى أولئك الذين يعلنون عدم انتظامهم إلى أي مجموعة دينية، قد يعبرون عن إيمانهم من خلال معتقدات روحية قد يبدوا أحياناً أن لا علاقة لها بالبنته بأي مجتمع حديث، كمثل أولئك الذين لا يتسمون إلى أي كنيسة لكنهم يؤمّنون بـ«طاقة البالور الشفائية»^(٢). بكلمات أخرى، لا تعني العلمنة، بالضرورة، أن الأفراد يصبحون أكثر عقلانية في خياراتهم العقائدية الإيمانية، لمجرد عدم انتسابهم إلى أي مجموعة محددة ومعترف بها. وتعاني هذه الفكرة غير المكتملة بعض العثرات لدى تطبيقها على المجتمعات العربية.

غير أن المسلمين في البلدان العربية لا يلتحقون عموماً، وبالضرورة، بهيئة مماسسة محددة، في حين أن الكنيسة في الولايات المتحدة ترتبط عادة بالعمل الطوعي ونشاطات اجتماعية أخرى. ومن الصعب بمكان تعريف مفهوم الرعية لدى المسلمين بما يتاسب وأنماط الممارسات الدينية السائدة في البلدان العربية. وقد يعود ذلك إلى طريقة إدارة الصناديق الخيرية للمساجد والمؤسسات الإسلامية (ما يُعرف بالأوقاف)؛ إذ تشرف عليها الدولة في البلدان العربية إشرافاً مركزيّاً^(٣). لذا، قد يكون التعريف نفسه مضللاً، إذ ليس هناك من تعريف صارم لرعية مسلمة متداولة في ما بينها، وترتبطها علاقة رسمية برجال الدين. من هنا، تتبّع صعوبة جمع معلومات عن الفروق بين معدلات الخصوبة لدى

العربي عزيز العظمة. ومن اللافت أن كوفمان يمتلك ناصية اللغة، إذ إنه يطّوّع نثره ليجمع بين مجالات علمية متباينة، بأسلوب أنيق وسلس كي يحوّل قراءة موضوع جدي إلى متعة حقيقة.

بداية، ينطلق الكتاب من المسألة التي كان المفكر جون غراي قد أثارها؛ إذ أقرّ بأن الديموقراطية والعلمانية كانتا دخيلتين على مشروع الحداثة، فشرح بأن الحداثة والتعليم لا يؤديان بالضرورة إلى العلمنة، على أن ذلك يتناقض بصورة صارخة مع أحد مبادئ العلمنة، التي استندت إلى بيانات التعداد للولايات المتحدة الأميركيّة في السنتين. ويفترض ذلك المبدأ أن رفع مستوى التعليم يؤدي حكماً إلى تدين أقل. إلا أن كوفمان يشير -هو وأخرون كثُر غيره- إلى أن المعلومات العلمية المتوفّرة عن الولايات المتحدة في العقود الأربع الأخيرة أطاحت تلك الفرضيات. ولا داعي لتكرار الدور المتنامي للذين في الانتخابات الأميركيّة، إذ بات معروفاً، إلا أن النقطة الأساسية التي يشيرها كوفمان، وهي تشكّل جوهر مقولته في علم السكان، تكمن في أن تنامي مظاهر التدين لا يعود إلى فشل تطبيق الأفكار العلمانية في الحيز العام، بل إنه ينجم عن الفرق بين حجم الأسرة لدى الإنجيليين الأميركيين الأصوليين، وحجمها لدى بقية الشعب الأميركي. ويعزو كوفمان تراجع العلمنة إلى الفروق في معدلات الخصوبة، لا إلى ما شهدته التيار السائد لدى الأميركيين الإنجيليين من تحول نحو كنائس أكثر أصولية؛ فهو يرجح بقاء أولاد الأسر الأصولية -وهم الأكثر عدداً- ضمن الكنائس التي يولدون فيها، ويتوقع أن يؤدّوا في المستقبل أدواراً رائدة في الحيز العام. وتثير النقاط المطروحة أعلاه عدداً من التساؤلات بشأن إمكان تطبيق تلك الفرضية على المجتمعات العربية.

أولاً: الإسلام والأصولية والسياسات المؤيدة للإنجاح في المجتمعات العربية

بداية، لا بد من التساؤل عما تعنيه العلمنة تحديداً في الغرب، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة؛ فقد أعلن تقرير صدر حديثاً عن منتدى بيو للذين

١ التقرير الصادر عن مركز بيو: «ارتفاع عدد غير المتممّين إلى أي دين محدد»، (منتدى بيو عن الدين والحياة العامة، مركز بيو للأبحاث، ٩ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢). انظر: “Nones” on the Rise: One-in-Five Adults Have No Religious Affiliation.” (Pew Research Center’s Forum on Religion and Public Life, Washington, DC, 9 October 2012), on the Web: <http://www.pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious_Affiliation/Unaffiliated/NonesOnTheRise-full.pdf>.

٢ المصدر نفسه.

٣ انظر: Mattias Gardell, in: Ulrika Martensson [et al.], eds., *Fundamentalism in the Modern World*, 2 vols. (London: I.B. Tauris and Co, 2011).

الباحث المتخصص بالدراسات الإسلامية أحمد دلال^٦، إلى أن العلاقة بين العلوم الطبيعية والفقه الإسلامي لم تشهد أى قطيعة تاريخية^(٧). ويؤكد دلال أنه حتى عندما استبعد العلماء المسلمين في القرون الوسطى مفاهيم من مثل الفلك والكميات القديمة، بقيت المجتمعات المسلمة متمسكة بها، حتى أن بعض العلماء في الحقبة العباسية اقتربوا نظاماً شمسيّاً تكون الشمس مركزه، ولم يعترضهم ذلك للمحاكمة مثل غاليليو. وذلك جلي في المجتمعات المسلمة المعاصرة؛ إذ يبرز النشاط السياسي الإسلامي في كليات الهندسة والعلوم الطبيعية في الجامعات العربية، خلافاً لما قد يتوقعه البعض لدى دراسة المجتمعات الأوروبية، حيث تخرج العلمانيون المنطّرون في كليات العلوم الطبيعية، وأدهمهم ريتشارد داوكينز (R. Dawkins) الذي أشار إليه كوفمان مرازاً في كتابه. أما الدليل الكمي الأهم، فيقدمه كل من ستيفان هيرتونغ (S. Hertog) ودييغو غامبيتا (D. Gambetta) اللذين وجداً أن المشتبه فيهم من الإسلاميين، في حوادث الإرهاب التي شهدتها أوروبا -كمثال تفجيرات ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ التي استهدفت القطارات الأرضية في لندن- كانوا بمعظمهم إما طلاباً وإما خريجي كليات الهندسة أو العلوم الطبيعية^(٨). وتشكل استطلاعات الرأي العام العربي الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بنظرية كون مستويات التعليم العالية تؤدي إلى التخلّي عن الالتزام الديني، وإن يكن حاملاً الشهادات الجامعية لا يصنّفون أنفسهم بأنهم «متدربون جدًا».

وتجدر الإشارة إلى أن كوفمان يعي النقاط المذكورة أعلاه، إلا أن جموع الدلائل المشار إليها آنفاً تحدو إلى توخي الحذر لدى مقاربة تستند إلى عمله عند توقيع التغيير في المجتمعات العربية، على الرغم من الأسس القيمية التي ينطلق منها.

٦ انظر الفصل الذي كتبه أحمد دلال في: John Hedley Brooke and Ronald L. Numbers, eds., *Science and Religion around the World* (New York: Oxford University Press, 2011).

٧ انظر: Diego Gambetta and Steffen Hertog, «Why Are there so many Engineers Among Islamic Radicals?», *European Journal of Sociology*, vol. 50, no. 2 (August 2009), pp. 201-230.

العائلات «الأصولية» المسلمة والعائلات المسلمة التي تمثل التيار السائد، لأن ليس هناك من معايير تشير إلى وجود مثل تلك المجموعتين في المجتمعات الإسلامية. من هنا، قد تبدو المقارنة بين نسبة التدين لدى المجتمعات العربية ونسبتها لدى المجتمع الأميركي مستعصية، إن لم نقل مستحيلة.

وفي حال توافر، على سبيل الافتراض، تعريف يحدد الرعية المسلمة، يبرز فرق ملح آخر؛ إذ إن السياسات المؤيدة للإنجاح، التي تبنّاها الأصوليون الإنجيليون في الولايات المتحدة بصورة واعية، لا تتمّع، بالضرورة، بشعبية عند المسلمين المتدربين. وقد سلم كوفمان نفسه بأن الحكومة الإيرانية الدينية التي يناسب تعريفها بأنها أصولية، أبدت افتتاحاً تجاه تنظيم الأسرة؛ إذ تدنت معدلات الخصوبة نتيجة السياسات الإيرانية، لتصل إلى ١٠,٩ ولادة لكل امرأة عام ٢٠٠٦، بعد أن كانت ٧ ولادات للمرأة الواحدة قبل الثورة مباشرة، وهو ما يؤكد أن معدل الخصوبة في إيران أدنى من معدل الخصوبة في أغلبية الدول الأوروبية^(٩). إضافة إلى ذلك، لا يعارض الفقهاء المسلمين، سنتَ وشيعة على حد سواء، تنظيم الأسرة، الأمر الذي يصعب تصور أن المجتمعات المسلمة مقبلة على موجة من الأصولية، أو على الأقل تلك الأصولية التي تغذيها العوامل الدينوغرافية.

وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام لدى محاولة تطبيق نظرية كوفمان على المجتمعات المسلمة، وهي من ركائز العلمنة، ولا يسعى كوفمان إلى تحديها بتة. فقد تضمنّت النظريات الأولى التي تناولت أسباب تحول المجتمعات نحو العلمنة، افتراض وجود ارتباط إيجابي بين مستويات التعليم والحركات التي تحدّي عن الإيمان والماراسات المرتبطة بالدين^(١٠). وفي هذا الصدد، يشير

٤ انظر على سبيل المثال: Mohammad Jalal Abbasi-Shavazi, Peter McDonald and Meimanat Hosseini-Chavoshi, *The Fertility Transition in Iran: Revolution and Reproduction* (Heidelberg; New York: Springer Verlag, 2009).

٥ هذا الاعتقاد سائد، ولكنه يعرض بوضوح في التقرير الصادر عن مركز بيو «ارتفاع عدد غير المتممّين إلى أي دين محدد»، متّدلي بيو عن الدين والحياة العامة، مركز بيو للأبحاث، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، انظر: «Nones» on the Rise: One-in-Five Adults Have No Religious Affiliation».

ثانيًا: أوروبا ومسألة الأقليات المسلمة المهاجرة في بريطانيا

صحيح أن أنصار ذلك التوجه وأصحاب تلك المهاجس هم من الناشطين والناشطات، إلا أنهم يغلقون وجهة نظرهم بقيم التنشير، فيدعون أنه إذا جرى قبول الإسلام والمجتمعات الإسلامية بتسامح مفرط، فإن من شأن ذلك أن يتهدّد الحرية العامة المكتسبة من عصر التنشير.

هنا تبدو حجج كوفمان أكثر وضوحاً وأشدّ قابلية للتطبيق؛ فهو يؤكد أن عدداً كبيراً من المخاوف تلك تستند إلى عنصرية قائمة على العرق، ولا تضمن أي خوف صادق على تبدّل قيم التنشير. ويدّعو أبعد من ذلك ليشير إلى أن معدلات الخصوبة لدى مجتمعات المهاجرين الآتين من شمال أفريقيا والمقيمين في أوروبا الغربية، قد هبطت مقارنة بمعدلات الخصوبة في بلدان المنشأ^٩. ويتابع كوفمان بالحراة ذاتها، لدى تناوله الأقليات المسلمة المهاجرة، ليرى أن نسخة أوروبية من الإسلام - في حال تم تجاوز العثرات التي تواجهه اندماجهم - من شأنها أن تقيم التحالفات مع اليمين المسيحي المحافظ - لا المترّف، بل المقصود هنا هو هجج من عرّفوا باليساريين الديموقراطيين، في «حرب الثقافات» الأوروبية. ووفقاً للسيناريو الذي يعرضه كوفمان، سيتحالف ممثلو المسلمين المحافظين في المجتمعات المهاجرة، مع المجموعات المسيحية الديموقراطية في أوروبا، لمناهضة فكرة منح حق الزواج للملتدين جنسياً. ويسهب كوفمان في تفسير التفاصيل الدقيقة لاحتمال حدوث ذلك. إلا أنه يلفت إلى أن اعتراضاً قد ينشأ بشأن الإجهاض وتنظيم الأسرة، إذ إن المسلمين الليبراليين، كما ذكر آنفًا، أكثر ليبرالية من الكنيسة الهولندية التي لم تخضع لأي إصلاح، والتي تطرق إليها الكاتب مطولاً.

أخيرًا، يمكن القول إن كتاب كوفمان قيم لأنّه يوضح بعض القضايا التحليلية المحيطة بتفاعلات الأديان مع المكونات الديموقراطية، وهو في الوقت ذاته مصدر إلهام لدراسات منشودة عن الوطن العربي ونابعة منه.

^٩ انظر: هاشم نعمة فياض، «هجرة العمالء من المغرب إلى أوروبا (هولندا نموذجاً)»، (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، على الموقع الإلكتروني: <<http://www.dohainstitute.org/>> release/00950d14-f52d-4e61-9a1b-b64d24e973ef>.

صحيح أن المجتمع البريطاني أكثر من الولايات المتحدة علمانية وأقل منا تديناً، إلا الهويات المذهبية فيه، حتى بين المذاهب المسيحية المختلفة، لا تزال قائمة^٨. أمّا الخوف من النفوذ الإسلامي وتأثيره في الحياة العامة، فهو ليس بجديد في بريطانيا؛ إذ أشار إليه الكاتب البريطاني جيلبرت كيث تشسترتون (G.K. Chesterton) في روايته الحانة المتنقلة، الصادرة عام ١٩١٤. فحوادث الرواية تدور حول النفوذ المسلم المتامي المحتمل في بريطانيا، إلى درجة يُحظر فيها شرب الكحول في مستقبل افتراضي، وهو ما يُؤدي، وفقاً للرواية، إلى حركة مقاومة لذلك التوجّه من خلال استحداث حانة متنقلة تقدّم الجمعة في أطراف البلاد. طبعاً، لا يشاطر كوفمان المجتمع البريطاني مخاوفه، بل يخصّص صفحات من كتابه لتبيّن ذلك القلق، ويدّعو أبعد من ذلك ليؤكد الأسس العنصرية لدى عدد كبير من مروجي هذه الأفكار - على الرغم من ادعائهم المحافظة على مكتسبات الفكر التنشيري والتمسّك بها، ليفسّر معارضتهم للإسلام. وفي الوقت الذي يغير البريطانيون كبير اهتمام للسلالات، فإنهم اليوم مطلعون على آراء برنارد لويس التي تشكّل استفزازاً لهم، إذ توقع أن يصبح أغلبية سكان القارة الأوروبية من المسلمين، وذلك قبل نهاية القرن الواحد والعشرين، حتى أن بعض العلّقّارين في وسائل الإعلام البريطانية، مثل المدّعوة ميلاني فيليبس (M. Philips) المعروفة بتعاطفها مع التطرف الصهيوني، ذهب أبعد من ذلك لدى دمجه الأسماء والمصطلحات، إذ عمد هؤلاء إلى استعمال مصطلح «الندنستان» و«يوروبا»، ليرّجوا للمخاوف والقلق من النفوذ المتامي للمجتمعات المسلمة في المملكة المتحدة، وفي الغرب عموماً.

^٨ تحدّر الإشارة إلى الذعر الذي أصاب الرأي العام بشأن اعتناق كل من رئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير والرئيس السابق للحزب الديموقراطي الليبرالي شارل كينيدي، للمذهب الكاثوليكي.